حوار ..

بقلم : أحمد طلعت

السيدة عائشة حاشي اسماعيل سيدة صومالية ، هربت من جحيم الحرب الأهلية الدائرة فى الصومال ، وجاءت الى مصر بعد أن حولت اليها كل ماتمتلك - عن طريق أحد بنوك القطاع العام - وادخلت أطفالها المدارس المصرية ، واشترت شقة متواضعة تضمها مع أطفالها بعد الحصول على موافقة مجلس الوزراء وفقا للقوانين المعمول بها فى مصر بالنسبة لتملك الأجانب للعقارات .

وعندما انتهت التاشيرة التى دخلت بها الى مصر وتوجهت الى مجمع التحرير طالبة منحها تاشيرة اقامة لرعاية أطفالها الذين يدرسون فى المدارس المصرية ، وقدمت الى مصلحة الجوازات مايثبت شراءها لشقة فى القاهرة وتحويلها لمبلغ ٣٢ الف دولار عن طريق أحد البنوك المعتمدة ، الا أن مصلحة الجوازات رفضت إعطاءها تاشيرة اقامة ، وأبدت استعدادها - فقط - لاعطائها تاشيرة سياحة مدتها ثلاثة شهور ، يجب عليها فى نهايتها أن تغادر الاراضى المصرية - تاركة أطفالها وحدهم ثم تعود الى مصر من جديد بتاشيرة (سياحية) مدتها ثلاثة شهور وهكذا

وقال المسئولون فى مصلحة الجوازات للسيدة / عائشة أنه لايمكن منحها تاشيرة الاقامة الا اذا كانت قد حولت الى مصر مبلغ ٥٠ الف دولار وليس ٣٢ الف دولار فقط ..!!

وربما كانت هناك تعليمات بعدم اعطاء تاشيرة اقامة للاخوة العرب الا إذا حولوا مبلغ ٥٠ الف دولار لكن هذه (التعليمات) يجب أن تفرق بين المواطنين القادمين من الخليج وأولئك الذين يفدون من بلد مثل الصومال ، خصوصا اذا كانت هذا البلد تشتعل فيها الحرب الأهلية ويعانى من ظروف اقتصادية سيئة ..

وليس من المعقول أن ترسل مصر افرادا من قواتها المسلحة للمشاركة فى قوات حفظ السلام الدولية فى الصومال ، ثم تمنع المواطنين الهاربين من الحرب الأهلية من الاقامة فيها لأنهم لم يحولوا الى مصر مبلغا محددا يستوى فيه الغنى والفقير .

والشرط الذى تطلبه مصلحة الجوازات ، وهو مغادرة مصر الى الخارج مرة كل ثلاثة شهور ثم العودة للحصول على تاشيرة (سياحة) هو شرط غير عملى فضلا عن أنه يكلف السيدة الصومالية أعباء مادية لاقبل لها بتحملها .

فمغادرة البلاد مرة كل ثلاثة شهور معناها أن تترك هذه السيدة أطفالها الصغار الذين يدرسون فى المدارس المصرية وحدهم وبدون رعاية فترة غيابها عن مصر ، وهو أمر غير عملى ، ثم أن سفر هذه السيدة لابد أن يكون الى الصومال ، أو بلد آخر فى أوروبا مثلا ، والمعروف أن ظروف الحرب فى الصومال تجعل من الصعب على أى مواطن خرج من هناك أن يعود اليه ، فضلا عن عدم انتظام حركة النقل الجوى بسبب الحرب الأهلية .. كما أن السفر الى دولة أخرى - أوروبية مثلا - يستلزم الحصول على تاشيرة دخول واقامة سيدة بمفردها فى هذه الدولة دون أية ضرورة الى جانب المصروفات الباهظة لتذاكر الطيران والاقامة ..

ومادامت النتيجة أن هذه السيدة سوف تعود الى مصر وتقيم فيها من جديد لمدة ثلاثة أشهر ، فيما هى الضرورة (لتعذيبها) بالسفر وتحمل النفقات مرة كل ثلاثة شهور ، ومصلحة الجوازات تعلم مقدما أنه اجراء شكلى لن يترتب عليه سوى (تعذيب) هذه السيدة بنفقات هى فى غنى عنها ، ومشقة لاضرورة لها ..!!

واشتراط تحويل مبلغ الى مصر هو - فيما نتصور - مقصود به اثبات الجدية فى الرغبة فى الاقامة فى مصر ، وقد اقامت هذه السيدة الدليل على جديتها بتحويل كل ماتملك الى مصر، وبشراء شقة لاقامتها ، وبادخال أطفالها المدارس المصرية ، فهل من ضرورة بعد ذلك لتعذيب هذه السيدة بفرض شروط عليها تفوق طاقتها وامكانياتها ..

أن من حق مصر - بطبيعة الحال - أن تقبل أو ترفض اقامة أى أجنبى فوق أراضيها ، وهو حق من حقوق السيادة لاينازعها فيه أحد ، لكن من المؤسف جدا أن يكون هذا الحق مرتبطا بتحويل مبلغ من العملة الحرة مقداره ١٨ الف دولار اضافية ، أى نفس هذه السيدة سوف تمنح حق الاقامة لو حولت ١٨ الف دولار اضافية - هى لاتملكها - أما اذا حولت كل ماتملكه وهو ٣٢ الف دولار فقط فلا يسمح لها بالاقامة ..!!

واغلب الظن أن حالة هذه السيدة لم تعرض على السيد وزير الداخلية ، لانها لو عرضت عليه فاننا نتصور أن هناك عدة مبررات انسانية تجعله يستثنيها من التعليمات (الصماء) فى مصلحة الجوازات ، فهذه السيدة قادمة من بلد عربى لتقيم فى مصر . بلد الأمن والأمان - وهى قد حولت الى مصر كل ماتملك ، وكان مجيئها الى مصر بسبب حرب أهلية فى بلادها لاتخفى عن حكومة جمهورية مصر العربية ولا على دول العالم أجمع ، كما أن المدارس المصرية قد قبلت أطفال هذه السيدة للدراسة فيها ، الا أن التعليمات فى مصلحة الجوازات لاتقدر حاجة هؤلاء الأطفال الصغار لرعاية أمهم وعدم امكانها أن تتركهم وحدهم لتسافر فى رحلة لا لزوم لها الى دولة أوربية - لمدة عدة أيام - تعود بعدها لتقيم فى مصر من جديد لمدة ثلاثة أشهر .. ثم تتكرر رحلة العذاب .

أن (أبواب) مصر يجب أن تكون مفتوحة لرعايا الدول العربية فى أى وقت خصوصا فى أوقات المحن كما أن (عقلها) يجب أن يكون مفتوحا - من - باب أولى - للظروف التى تضطر المواطنين العرب الى مغادرة بلادهم التى تحرقها الحرب الأهلية .

ونحن نعرض حالة هذه المواطنة الصومالية على السيد عبد الحليم موسى وزير الداخلية واثقين من حرصه على أن تكون أبواب مصر مفتوحة للاخوة العرب خصوصا خلال الظروف الصعبة التى يمر بها بلد عربى مثل الصومال